

يس حتمياً



لم تعرف الاستحقاقات المتتالية للرئاسة مهلة دستورية واحدة



موقت للبرلمان في «قصر منصور» والرئيسان الشقيقتان في المدرسة الحربية في الفيضانية. على التوالي، كان السوريون والإسرائيليون على أبواب الاستحقاقين، ولم يكن الاقراء

المحليون آنذاك اقل انقساماً حبال الاستحقاق والمرشح الوحيد تقريباً منهم اليوم.

كان على المادة 73 ان تشهد، للمرة الاولى، تعديلاً لموعدها من ضمن آلية الدستور وفق مشروع قانون بغية احترام تطبيقها، وقد املته الحرب الاهلية واستعجال الانتقال من عهد الى آخر. كان التعديل الوحيد الذي طرأ عليها عام 1976، ولم يتكرر منذ ذلك خلافاً للمادة 49 التي امكن الطعن فيها مراراً. قضى تعديل المادة 73 بتمديد المهلة الدستورية بين شهر على الاقل وستة اشهر على الاكثر، في محاولة ذات محتوى معنوي ليس الا، توخت تقصير ولاية فرنجية من دون مغادرته منصبه الا في اليوم الاخير من الولاية. عملاً بهذا التعديل الذي اقره مجلس النواب في 10 نيسان في جلسة استمرت 11 دقيقة هي الاقصر في تاريخ البرلمان حتى ذلك الحين، انتخب سركيس في 8 ايار.

ثاني مهلة دستورية انبثقت من شعور رئاسة الجمهورية في 23 ايلول 1988 استمر 13 شهراً و13 يوماً انتهى بانتخاب الرئيس رينيه معوض في 5 تشرين الثاني 1989. الا ان اغتيال الرئيس الجديد في 22 تشرين الثاني جمّد سريان مهلة دستورية جديدة، سرعان ما انتقلت الى موعد آخر مع انتخاب الرئيس الياس هراوي في 24 تشرين الثاني. لم تعش طويلاً، ورافقت من بعده رئيساً واحداً بانتخاب الرئيس اميل لحود في 15 تشرين الاول 1998 من ضمن المهلة ما بين 24 ايلول و24 تشرين الثاني.

ثالث مهلة دستورية نجمت عن تعذر انتخاب خلف للحود حتى انتهاء ولايته، فدخلت البلاد للمرة الثانية في شعور رئاسي استمر ستة اشهر ويوماً واحداً، انتهى بانتخاب الرئيس ميشال سليمان في 25 ايار 2008، فاتحة مهلة دستورية جديدة، من غير المؤكد ايضاً - اليوم على الاقل - انها ستوافق انتخاب خلف له.

كلام في السياسة

خطر ولاية الفقيه... في فرنسا!

جان عزيز

فاقتنع ان هذا لا الملعب ليس له. وادرك كم خطأ حين ترك ملعبه الخاص لجيلين جديدين من ابناء لو بن. فقرر العودة إلى الانعطاف يميناً. حتى انه صار يغازل قضية «الأقليات الدينية في الشرق». بعدما قال له أحد مناديه على الأرجح، أنها سلعة رائجة هذه الأيام.

أما ثالث رؤساء الإنليزيه في عشرين عاماً، الخليفة الأحمر الأول لميران حزيماً، فيبدو مرشحاً قوياً لمعادلة رقم ساركوزي في قصر الإقامة في القصر. خمس سنوات تكاد تبدو دهوراً على منكبته كما على فرنسا. أصلاً هي جريمة شيرك في تقصير الولاية من سبعة أعوام إلى خمسة، ما ساهم في الكثير من هذا الانحطاط. قبلها كان الرئيس يحكم بالتاكيد. بعدها صار يحلم بالتمديد. لكن هولاند قد يرحل مكثفياً مطمئناً. خصوصاً إذا ما توج إنجازاته بالفوز بنوبل للسلام بين صديقاته السابقات. بعدما حقق أكبر انتصار عسكري لفرنسا في القرن الواحد والعشرين، ضد رايخ تمبوكتو العظيم في قارة مالي المهم، أنه في تلك فرنسا بالذات، صودف قبل يومين أن أكثر من 50 فرنسياً من أصل لبناني، أو من لبنانيين حاليين، كانوا مرشحين للانتخابات البلدية. ظاهرة لفتت غالبية الهاربين بلا رجعة من أسطورة مرقد العزة وملجأ الحريه. فقررنا أن يجتمعوا تحت لواء تلك الظاهرة. وسرعان ما تحول اجتماعهم إلى اتحاد لدعم كل المرشحين من أصل لبناني. على قاعدة أن لا سياسة في الاستحقاق. وأن كل أحزابنا - الفرنسية طبعاً - شخصية، وبالتالي لم يتغير علينا شيء بين وطن الولد العاق وبلد الأم الضالة. لذلك فلتتفق على أن نقتصر، أيا كان انتمائنا اللبناني الطائفي أو السياسي، لكل مرشح من أصل لبناني هنا، أياً كان تصنيفه الحزبي الفرنسي. خطوة لم تلبث أن استجلبت دعم كل الهيئات اللبنانية في باريس، من دبلوماسية وروحية وثقافية وغيرها. فجأة قررت جهتان حزبيتان الخروج عن تلك الظاهرة. ليس خروجاً على قاعدة «أنصر أخاك» طبعاً. بل تحذيراً من خطر سيطرة «ولاية الفقيه» على إحدى البلدات الفرنسية، إذا ما فاز مرشح فرنسي - لبناني هناك. علماً أن المرشح المقصود ليس شيعياً حتى لكن التقاليد اللبنانية العريقة، والأعراف الفينيقية الأصيلة، كانت تقتضي طبعاً تصدير «جصاصاتنا» اللبنانية من ضفاف مكب النورماندي إلى جوار نهر السين.

يقول الدارسون لظاهرة بروجياغانادا الدياسبوريا اليهودية، انها كانت موسومة دوماً بثلاثية دعائية ثابتة: أن اليهود أولاً موجودون في كل مكان. ثانياً أنهم متفوقون هم في كل مجال. وثالثاً أنهم مضطهدون من قبل الجميع. في المقابل ثمة ثلاثية اغترابية لبنانية تكاد تترسخ: اللبنانيون موجودون، ناجحون... ويضطهدون بعضهم بعضاً في كل مكان ومجال.

قبل يومين دُعي الناخبون الفرنسيون، ومعهم حملة الجوازات الأوروبية المقيمون في فرنسا (تصوّروا هذه الفكرة مطبقة في لبنان!)، إلى اختيار مجالس البلديات في دولة نابوليون. نحو 45 مليون ناخب، وأكثر من 36 ألف بلدية. استحقاق انتخابي، بدا من اللحظة الأولى أنه على قدر كبير من التحزب. تماماً كما هو على قدر بسيط من التنسيب. أصلاً هي قاعدة يؤكد لها كل فرنسي معنى بالشان العام أو مراقب له منذ عشرين عاماً. لم تعد هناك سياسة في فرنسا. بل مجرد أحزاب. والفارق كبير بين المفهومين. أنظر إلى وجوههم، يقول لك آخر الحالمين بامثال أندريه مالرو في السياسة. صاروا كلهم يشبهون بعضهم. لا في أدبياتهم البلاغية - «ريتوريك» - ولا في أفكارهم وضحالة رؤاهم وخواء مشاريعهم والطروحات وحسب... بل ايضاً في وجوههم وأشكالهم ونمط عيشهم وسمعتهم وسلوكهم. صاروا نماذج مستنسخة من «جيل غادجيت» السياسة، كما يسميهم أحد العارفين بجيلهم وبأجيال سبقت. لم تعد تقدر على تمييز «ديغولي» عن اشتراكي، إلا باسم الحزب الذي يظهر على أسفل الشاشة. أسماء أحزاب يجمعها كلها أنها مؤلفة من أحرف ثلاثة. أسماء تتبدل أكثريتها وتتغير عند كل استحقاق أو تناوب أشخاص على استخدامها. كأنها مصنعة للاستعمال مرة وحيدة. هكذا لم يبق من صفة «ديغولي» أو «اشتراكي» إلا ما يشبه «الدستوري» و«الكتولي» عندنا، حتى قبل كارلوس وقبل قصة تمثال الشيخ بشاره. فيما ديغول وميران قد هاجرا منذ زمن سحيق من فرنسا. لم تعد تشبههما. لا في قول الجنرال الكبير أن «الكبر لا يجزأ». ولا في جواب النبيل الأحمر على سؤال برنار بيفو عما قد يقول الاشتراكي العلمي لله، إذا ما فوجئ بلفائه بعد موته: «حسناً، في النهاية... صرت أعرف!».

يكفي أن تستذكر مع صاحب مرارة فرنسية، آخر ثلاثة رؤساء سكنوا الإنليزيه. واحدهم تذرع بمرض خرفه كي يتهرب من دريئة ملاحقات قضائية. كلها من النوع الشائن الذي يسقط حقوق الانتخاب والترشح. ثانيهم كأنما خصومه ظلوا يعثرونه بلقب «نيكولا الصغير»، حتى اقتنع بالفكرة. فترك القصر كصاحب رقم قياسي لأقصر ولاية رئاسية في فرنسا حتى الآن. قبل أن تفتح في وجهه كل الفضائح. وقبل أن يقرر الردّ عليها باتهام بلاده بأنها صارت مثل ألمانيا الشرقية، أما آخر «نعتاته» الحالية، فمحاولة العودة إلى خط اليمين المتشدد. فساركوزي المرشح لرئاسة 2017 لم ينس على ما يبدو رايات «الثورة السورية» في مهرجان الباستيل، احتفالاً بفوز منافسه الاشتراكي عليه قبل عامين.

تقرير

فتوش والثقة المحجوبة: استدارة جديدة؟

نقولا ابو رجيلي

باستثناء بعض الخدمات الفردية واستيعاب مؤسسات أشقائه للعشرات من العمال الموظفين. وأبرز هذه الأسئلة: هل يعدّ موقف فتوش الأخير استدارة نحو تحالفات جديدة؟

يؤكد مقربون من الدائرة الضيقة لآل فتوش أن الوزير «ثابت على تحالفاته كما قننا عاتاه. وكل ما قاله ينبع من حرصه على مصلحة زحلة أولاً. وهو كان قد أعلن في أكثر من مناسبة، بعد تغييب تمثيل المدينة عن الحكومة، أن أبسط حقوق زحلة أن تتمثل بأحد أبنائها بغض النظر عن انتمائه السياسي». ويذكرون بأن هذا ما عثر عنه في جلسة مناقشة البيان الوزاري، بقوله إن الحكومة «هرمت أكبر مدينة مسيحية في الشرق،

بما لم يقله النائب نقولا فتوش بعد اعلان تشكيلة «الحكومة السلمية» التي حرمت قضاء زحلة الماضي تحت قبة البرلمان من خلال حجب الثقة عن حكومة «المصلحة الوطنية». مسجلاً تمايزاً عن بقية نواب زحلة، الذين التزموا قرارات قياداتهم المركزيّة في معراب وكيفيا. مروحة وأسعة من الأسئلة انطلقت في عروس البقاع إثر موقف فتوش من التمثيل الزحلي، وخصوصاً في ظل اختلاف الآراء حول ما قدمه إلى المدينة، على كافة الصعد، طوال عقدين ونيف من عمله النيابي والوزاري منذ 1992.

متابعون لما يجري على الساحة الزحليّة، يحملون مسؤولية تغييب المدينة لجميع أفرقتها. ويقول هؤلاء إن «الخلافات والمناكفات، حتى داخل الصف الواحد، بين كلا الفريقين، وبالتالي خروج قرار المدينة من يد أهلها، أسهمت جميعها إلى حد كبير في تهميش دورها، وأخرجتها من دائرة حسابات الزعماء السياسيين في مراكز القرار، الذين يضعونها على لائحة الاحتياط مع كل تاليف وزارة. وإن حصل ونالت حصتها، فإن ذلك يكون منة منهم، ومن باب الاسترضاء وفقاً لحسابات انتخابية».

اعلان من شركة أميركان لايف انشورنس كومباني-لبنان

MetLife Alico

تود شركة أميركان لايف انشورنس كومباني - لبنان ان تعلم زبائننا الكرام بأن السيد كارلوس ريمون زغيب لم تعد له أية علاقة بالشركة ولا يمثلها بأي صفة كانت. وهو غير مخوّل لجهة اجراء أي تعديل على بوالص الشركة. أو قبض أية مبالغ عائدة لها.

للمراجعة: ٠١/٣٥٢٧٥٢ خدمة الزبائن

هوية تحت الاختبار

متعددة تعزيز استقرار المخيمات ورفع الغطاء عن كل من يثبت تورطه في الأعمال الأمنية فيها ومنع استقبالهم أو إيوائهم. في المقابل، تعطي المبادرة دوراً للمراجع اللبنانية المعنية بالشان الفلسطيني لتوفير الغطاء السياسي والقضائي والأمني لتنفيذها وإنجاحها وتخفيف الإجراءات على مداخل المخيمات وحماية المخيمات من الاستهداف.

البند الختامي في المبادرة تعهد أن تكون القيادة الفلسطينية الموحدة في لبنان «المرجعية العليا والمسؤولة المباشرة سياسياً وأمنياً عن الإشراف على المبادرة وتنفيذها». ليس هذا فحسب، بل إن الجهاد وحما، سمعنا نصائح من مراجع أمنية وسياسية لبنانية ب«ضرورة إشراك فتح في تحركاتها اللبنانية». لكن تلك المراجع تعلم أن مبادرة الجهاد وحما «لا تنفصل عن محاولة العودة الحسماوية إلى الحضر الإيراني من جهة، وعن إدراك المصير الحاسم الذي ينتظر المخيمات إن سكتت عن تورط بعض أبنائها بالإرهاب»، بحسب مصادر فلسطينية موأبة. فقد اقتنعت القوى الفلسطينية بعد توقيع نعيم عباس وماجد الماجد وإخوانهما